

العلاقات الدبلوماسية بين العراق وتشيكوسلوفاكيا 1958 – 1968**الباحث الاء عبد علي طلال أ.د تماضر عبد الجبار ابراهيم****الجامعة المستنصرية - كلية التربية الأساسية - قسم التاريخ****مستخلص البحث:**

إن هناك ارتباط وثيق بين العراق وتشيكوسلوفاكيا على أساس المصالح المشتركة، إذ لعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً ومميزاً في العلاقات الدولية وقد استقطب ذلك العامل سياسات الدولتين نحو الاستمرارية والتقدم وزيادة التعاون في المجالات الأخرى مثل التعاون الأمني والعسكري والثقافي، وعلى ضوء ذلك اتسمت العلاقات الدبلوماسية والسياسية بالصدقة وتقارب وجهات النظر فيما يتعلق بالقضايا الدولية المعاصرة ومنها رفض هيمنة الدول الاستعمارية وفرضها السيطرة على الدول المستضعفة وكذلك الوقوف ضد العدوان الصهيوني على فلسطين، فضلاً عن إن العلاقات الثقافية التي نتج عنها التواصل والتفاعل الثقافي المباشر عن طريق البعثات العلمية والتعاون الرياضي والإعلامي، إن اعتراف تشيكوسلوفاكيا المبكر بالجمهورية العراقية بعد قيام ثورة 14 تموز 1958، كان بدافع سياستها التقدمية التي تهدف إلى تفكيك الاستعمار والقضاء على الرأسمالية، ومن جهة أخرى لضمان تحقيق هدفها الذي كانت تسعى إليه قبل إعلان الجمهورية المتمثل بإيجاد صيغة منظمة للتعاون الدبلوماسي والتجاري بين الدولتين، إن التمثيل الدبلوماسي رفيع الدرجات المتبادل بين الدولتين انعكس بصورة ايجابية على تطور العلاقات بينهما فهو الوسيلة الأولى للتواصل بين الجانبين إذ تقع على عاتق البعثات الدبلوماسية مسؤولية متابعة وتنفيذ الاتفاقيات، كما إن لشخصية الدبلوماسي الناجح الأثر البالغ في تقوية روابط الصداقة بين الدولتين، مرت العلاقات الدبلوماسية العراقية - التشيكوسلوفاكية بمرحلة من الفتر طيلة العهد الملكي في العراق، ومن ثم بدأت العلاقات الدبلوماسية بالتطور بعد اعتراف الحكومة التشيكوسلوفاكية بالجمهورية العراقية وارتفاع تمثيلها الدبلوماسي في العراق خلال مدة حكم عبد الكريم قاسم، إلا أنها ما لبثت في مدة رئاسة عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف بالفتر، نظراً للتوجه القومي لعبد السلام عارف والذي نادى بالاشتراكية القومية وكان مؤمناً بالقومية العربية، لذلك ابتعد بسياسته الخارجية عن الاشتراكية بمفهومها الشيوعي.

المقدمة :

تعد الدبلوماسية إحدى أهم وسائل السياسة الخارجية وأداة تنفيذها في إدارة العلاقات الدولية، لذا عدها الباحثون والمختصون في القانون الدولي من أبرز المرتكزات للسلم والأمن العالمي، وعلى هذا الأساس إن هذه الدراسة تعني بالتمثيل الدبلوماسي والسياسة الخارجية لبلد ناشئ كالجمهورية العراقية، لا بد من الوقوف على بعض ظروف صناعة القرار السياسي، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ومنها على وجه التحديد التمثيل الدبلوماسي بين العراق بنظاميه (الملكي والجمهوري) والجمهورية التشيكوسلوفاكية، وفهم ما آلت إليه من تأسيس علاقات سياسية مع دول المعسكر الشرقي لا سيما تشيكوسلوفاكية. تميزت العلاقات الدبلوماسية بين العراق وتشيكوسلوفاكيا خلال المدة 1958 – 1968 بمتغيرات مختلفة، إذ أثرت بعض السياسات الداخلية والدولية في هذه العلاقات، فعلى الصعيد الداخلي أثر الصراع بين الطبقة الحاكمة في العراق إلى عدم الاستقرار السياسي وبالتالي أثر على طبيعة تلك العلاقات، وأما على الصعيد الخارجي فقد أثرت قضية فلسطين، وعلى الرغم من تلك المتغيرات إلا أنها لم تؤثر على التعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمارات وغيرها. أعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع المهمة وتأتي في مقدمتها وأهميتها الوثائق غير المنشورة الموجودة بدار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد، لاسيما ملفات البلاط الملكي التي

جاءت بالرقم (311/796)، اذ عززت الدراسة فيها تحديداً في التمهيد، وملفات مجلس السيادة، التي جاءت بالرقم (411 / 532)، وعلى الرغم ان هذه الوثائق قد مثلت الجانب الرسمي العراقي فقط، الا أن أهميتها تكمن بوصفها معاصرة للأحداث وتميزت بكثرة معلوماتها، فضلاً عن الصحف العراقية لا سيما جريدة البلاد وجريدة الثورة وغيرها من المصادر التي دونت في نهاية البحث.

اقتضت طبيعة البحث الى تقسيمة الى ثلاثة محاور جاء الاول تحت عنوان الجذور التاريخية للعلاقات الدبلوماسية العراقية – التشيكوسلوفاكية قبل عام 1958، والمحور الثاني بعنوان العلاقات الدبلوماسية العراقية التشيكوسلوفاكية 1958 – 1963 والمحور الثالث بعنوان العلاقات الدبلوماسية العراقية – التشيكوسلوفاكية 1963 – 1968.

المحور الاول : الجذور التاريخية للعلاقات الدبلوماسية العراقية – التشيكوسلوفاكية قبل عام 1958.

سعت جمهورية تشيكوسلوفاكية لإقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العراقية وعلى ضوء ذلك طلبت تعيين جوزيف رابينو (Joseph Rabino) قنصلاً لها في بغداد والذي حصل على موافقة الملك فيصل الأول (1885-1933) – (1921-1933) ليبدأ أول تمثيل دبلوماسي تشيكوسلوفاكي في المملكة العراقية ⁽¹⁾ في 30 كانون الأول 1930، وفي تطور لاحق طلبت تشيكوسلوفاكيا من قنصلها في القدس افلاديمير فريك (Frick Vladimir) بمراقبة أداء القنصلية الفخرية في العراق بالإضافة إلى مهامه الأصلية في القدس وذلك بعد ان رفعت درجة تمثيلها الدبلوماسي في بغداد إلى قنصلية عامة غير مقيمة وذلك بحسب ما جاء في كتاب وزارة الخارجية العراقية المؤرخ في 8 آب 1931 ⁽²⁾. سعى المسؤولون في جمهورية تشيكوسلوفاكية الى رفع تمثيلهم الدبلوماسي في بغداد حفاظاً على مصالح بلادهم الاقتصادية، إذ خاطبت رئاسة جمهورية تشيكوسلوفاكيا رئاسة الديوان الملكي العراقي بكتابها المؤرخ في 28 تموز 1932، لتقويض جوزيف كادلوك (Joseph Cadlak) المقيم في القدس قنصلاً عاماً في العراق، وتمت الموافقة على ذلك في 20 كانون الأول 1932، إذ أرسل الديوان الملكي أمر تعيينه إلى وزارة الخارجية لتقوم بدورها بإعلام الجانب التشيكوسلوفاكي بأمر التعيين في 21 كانون الأول من الشهر نفسه ⁽³⁾. كانت الاتفاقية المعقودة بين العراق وبريطانيا في 30 حزيران 1930 التي جاء في مادتها الأولى " سيكون ثمة سلام دائم وصداقة بين جلالة ملك الإمبراطورية وجلالة ملك العراق، سيؤسس بين الجهات العليا المتعاقدة تحالف لتعزيز صداقتهم وتفاهمهم المذهب وعلاقتهم الجديدة، وستكون استشارات تامة وصريحة بينهما بجميع قضايا السياسة الخارجية التي تمس مصالحهما ... " ⁽⁴⁾، عرضت بريطانيا المساعدة في المباحثات بين الجانب التشيكوسلوفاكي، ممثلة بالسفارة التشيكوسلوفاكية في لندن والجانب العراقي ممثلة بوزارة الخارجية العراقية وعلى أساس ذلك طلب جان مارسيك (Jan Marsick) السفير التشيكوسلوفاكي في لندن من مكتب العلاقات الخارجية البريطانية الحصول على موافقة الحكومة العراقية في تمثيل اكبر للحكومة التشيكوسلوفاكية في العراق وذلك عن طريق تولي فرانسو تركل (Francelo Terckal) القائم بالاعمال التشيكوسلوفاكية في طهران مهمة تمثيل بلاده في العراق على ان تكون إقامته في طهران ⁽⁵⁾، ومن جهتها قامت السفارة البريطانية في بغداد بإرسال كتابها المؤرخ في 8 تشرين الثاني 1933، إلى وزارة الخارجية العراقية الذي تضمن طلب السفارة التشيكوسلوفاكية في لندن، وقد عرضت وزارة الخارجية العراقية ذلك الطلب على رئاسة الوزراء بعد ان بينت موافقتها المبدئية علي ⁽⁶⁾، وقد جاءت موافقة رئاسة الوزراء العراقية على تعيين فرانسو تركل قائم بالاعمال التشيكوسلوفاكية غير مقيم بالعراق ⁽⁷⁾، ومن جهتها أبلغت وزارة الخارجية العراقية، السفارة البريطانية في بغداد، موافقة الحكومة العراقية على الطلب الذي قدمته بشأن التمثيل الدبلوماسي

التشيكوسلوفاكي في بغداد، أبلغت الجهات البريطانية السفارة التشيكوسلوفاكية في لندن بقبول طلبها وعلى ضوء ذلك وصل فرانسو تركل إلى بغداد في 20 تشرين الثاني من 1933 وقدم أوراق اعتماده إلى وزير الخارجية العراقي نوري السعيد⁽⁸⁾. أجرت الحكومة التشيكوسلوفاكية تغييراً في منصب القائم بالأعمال التشيكوسلوفاكي المقيم في بغداد، إذ رجحت عودة فلاديمير فريك لذلك المنصب خلفاً لفرانسو تركل، وقد قامت المفوضية التشيكوسلوفاكية في بغداد بمخاطبات وزارة الخارجية العراقية وطلبت بيان رأيها بذلك الشأن وقامت الأخيرة بمخاطبة رئاسة الوزراء بكتابها المؤرخ في 17 شباط 1934، وتمت الموافقة من قبل وزارة جميل المدفعي الثانية (21 شباط 1934 - 26 آب 1934)⁽⁹⁾.

ضمن إطار السعي من جانب تشيكوسلوفاكيا وحرصها على تقوية العلاقات الدبلوماسية مع المملكة العراقية، وعلى ضوء ترتيب العلاقات القنصلية التي تمكن أي دولة من تكليف رجل من رجال الأعمال أو التجار المعروفين في البلدان التي تربطهم معها علاقات ومصالح تجارية ليكون لهم قنصلاً فخرياً⁽¹⁰⁾ شرط أن يكونوا حاملين جنسية تلك البلدان وعلى أساس ذلك اختار القائم بالأعمال التشيكوسلوفاكي في العراق، التاجر العراقي حسيقل افندي شمطوب⁽¹¹⁾ ليكون قنصلاً فخرياً لتشيكوسلوفاكيا مقيماً في بغداد⁽¹²⁾، وقد خولت رئاسة الديوان الملكي حسيقل افندي كقنصل فخري لجمهورية تشيكوسلوفاكية بكتابها المؤرخ في 11 شباط 1935⁽¹³⁾، واستمر بمنصبه حتى قيام الحرب العالمية الثانية⁽¹⁴⁾. من الجدير بالذكر إن العلاقات العراقية التشيكوسلوفاكية لم تتأثر أثناء الحرب العالمية الثانية، بل على العكس فقد ابلغ رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، السفير التشيكوسلوفاكي في طهران في آذار 1943، بأنه "راغب باقامة تمثيل دبلوماسي حقيقي بين الدولتين وأنه ينتظر طلب الموافقة على ذلك عن طريق السفير العراقي في لندن"⁽¹⁵⁾.

في تطور لاحق رشحت الحكومة التشيكوسلوفاكية ميروسلاف كوندرات (Miroslav Kundra) وزيراً مفوضاً بالعراق إلا إن إقامته تكون في طهران⁽¹⁶⁾ وقد خاطبت وزارة التجارة العراقية البلاط الملكي للحصول على موافقته بذلك الشأن وقد صدرت الموافقة من الوصي عبد الإله على تعيين ميروسلاف كوندرات وزيراً مفوضاً غير مقيم بحسب الكتاب المؤرخ في 30 نيسان 1946⁽¹⁷⁾. سعى ميروسلاف كوندرات منذ بداية تسلمه المنصب إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية بين كل من الجمهورية التشيكوسلوفاكية والمملكة العراقية، فعند زيارته للعراق لتقديم أوراق اعتماده إلى وزارة الخارجية العراقية في 16 كانون الأول 1947، أجرى العديد من اللقاءات مع المسؤولين العراقيين فقد التقى بوزير الاقتصاد عبد الهادي الظاهر ووزير المالية عبد الوهاب محمود، واقترح عليهم فكرة عقد اتفاقية تجارية بين الدولتين، وقد لاقى ذلك الاقتراح ترحيباً من المسؤولين العراقيين⁽¹⁸⁾. توصل ميروسلاف كوندرات إلى نتائج مباحثاته مع المسؤولين العراقيين حول عقد الاتفاقية المشار إليها أعلاه، وقد أرسل مذكرة إلى حكومة بلاده بتلك النتائج أشار فيها إلى إن مدير عام الدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية العراقية، قد ابلغه إن هناك مباحثات قد جرت حول عقد اتفاقية تجارية بين الدولتين في وقت سابق تحديداً عام 1938، وقد تم إرسال نتائج تلك المباحثات إلى جميع الوزارات المعنية، ومن ضمنها وزارة الاقتصاد والمواصلات ولم تتلق وزارة الخارجية إجابة على ذلك، وقد علل مدير الدائرة الاقتصادية بان سبب التأخير يعود إلى حداثة تشكيل الدوائر وكذلك القصور في الأداء الإداري، والامر الآخر إن العراق قدم اقتراحات إلى عدد من الدول الاخرى بشأن توقيع اتفاقيات مماثلة، إلا انه لم يتلق بعد الرد من تلك الدول على مقترحاته وإن العراق لم يتمكن من إبرام اتفاقية مع تشيكوسلوفاكيا إلا بعد تلقي جميع ردود الدول الاخرى، كما اشار السفير إن من المتوقع إن يطلب العراق تمكينه من تصدير التمور أما بشكل حر أو تحديد كمية، أو إن يكون

التصدير بما يتناسب مع حجم إنتاج وتصدير التمور العراقية عالمياً⁽¹⁹⁾. ومن الجدير بالذكر حدث في عام 1949 توتر في العلاقات العراقية التشيكوسلوفاكية على اثر قيام الحكومة التشيكوسلوفاكية بمساعدة اليهود ومدّهم بالأسلحة والذخيرة، وعلى اثر ذلك امتنعت الحكومة العراقية عن الاستمرار في التعامل التجاري معها في تلك المدة إذ لم يتم التعامل مع التجار التشيكوسلوفاكيين الذين أعربوا عن رغبتهم في استيراد المنتجات العراقية لا سيما الكحول الذي شرعت بعض المعامل العراقية بإنتاجه في ذلك الوقت⁽²⁰⁾. استمر الجانب التشيكوسلوفاكي في بيان رغبته في تطوير العلاقات التجارية بين الدولتين إذ أعرب السفير التشيكوسلوفاكي في بيروت عام 1951 عن رغبة بلاده في ذلك، إلا أنه رغم تلك المحاولات من الحكومة التشيكوسلوفاكية وبشتى الطرق للاقترب من السوق العراقي لم تجد نفعا، إذ إن العراق كان يعد اكبر منتج للتمور في العالم وبنسبة 80% من الإنتاج العالمي لذا لم يكن مستعداً لإبرام اتفاقية تجارية لا تلبي مصالحه الضامنة لتصدير التمور وبذلك أهمل الجانب العراقي تلك المحاولات واستمر الحال إلى عام 1958⁽²¹⁾. وعلى ما يبدو ان العلاقات العراقية التشيكوسلوفاكية تطورت بشكل ملحوظ خلال السنوات اللاحقة بعد تغيير نظام الحكم الملكي في العراق وتأسيس الجمهورية العراقية وخروج العراق من تبعية ونفوذ السيطرة البريطانية وهذا ما سنلاحظه في الصفحات اللاحقة من البحث.

المحور الثاني: العلاقات الدبلوماسية العراقية التشيكوسلوفاكية 1958 – 1963.

بعد قيام ثورة ١٤ تموز 1958، دخل العراق مرحلة جديدة تختلف بلامحها العامة وسماتها عن مرحلة ما قبل الثورة، ويعود السبب في ذلك التغيير إلى ما حملته تلك الثورة من تغيير جوهري في سياسة العراق الخارجية وتمثل ذلك بخروج العراق من الاتحاد الهاشمي⁽²²⁾ وميثاق بغداد⁽²³⁾، واتباعه سياسة الحياد الأيجابي وعدم الانحياز، عملاً بمقررات مؤتمر بانو غ 1955⁽²⁴⁾ وهذا ما أكد عليه رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في خطاباته التي القاها في العديد من المناسبات⁽²⁵⁾، كما أكد على إقامة علاقات مع الدول الأخرى على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، فضلاً عن إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع الدول الاشتراكية لا سيما تشيكوسلوفاكيا و يوغسلافيا و بولندا و المجر و رومانيا إذ كانت الدول الاشتراكية في مقدمة الدول التي اعترفت بثورة ١٤ تموز و الجمهورية العراقية⁽²⁶⁾. بادرت تشيكوسلوفاكيا للاعتراف بالجمهورية العراقية وذلك بأرسال برقية تهنئة من قبل رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا وليم سيروكي (William Siroky) الى الحكومة العراقية في 17 تموز ١٩٥٨⁽²⁷⁾، بمناسبة نجاح الثورة وعرض فيها إقامة علاقات دبلوماسية بين الجانبين⁽²⁸⁾ تأخر الرد من الجانب العراقي على العرض التشيكوسلوفاكي واعتقدت الحكومة التشيكوسلوفاكية بأن الحكومة العراقية غير مهتمة بإقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين وهذا يتعارض مع سياسة العراق الجديدة التي أكدت فيها على الانفتاح على دول العالم كافة، ولا سيما دول المعسكر الاشتراكي الا انه في وقت لاحق أكد رئيس تحرير الاخبار في وكالة الانباء التشيكوسلوفاكية في بغداد سينير تشيني (Seiner Cheney) بأن الحكومة العراقية لم تتلق برقية من رئيس الوزراء تشيكوسلوفاكي، لذلك ارسلت حكومة ابراغ أرنست كاريوشيك (Ernst Carboheck) سفيرها في الجمهورية العربية المتحدة الى بغداد، وبعد وصوله التقى برئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في مقره بوزارة الدفاع، وسلمه البرقية المرسلة من رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا المتضمنة رغبة بلاده بإقامة علاقات دبلوماسية مع العراق⁽²⁹⁾، رحب رئيس الوزراء العراقي بالعرض التشيكوسلوفاكي بإقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين، ثم أعلن مجلس الوزراء موافقته على إقامة علاقات دبلوماسية مع بعض الدول الاشتراكية ومنها يوغسلافيا وبولندا ورومانيا، بعد ذلك أصدرت وزارة الخارجية العراقية

تصريحاً بتاريخ ١٤ اب ١٩٥٨، بتكليف فائق السامرائي⁽³⁰⁾ سفير العراق في القاهرة بإبلاغ الجانب التشيكوسلوفاكي موافقة الحكومة العراقية على إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين⁽³¹⁾، وتم تبليغ السفارة تشيكوسلوفاكيا في القاهرة، أجمع بعدها السفيران في ٢٠ آب 1958، وجرت بينهما مباحثات بشأن آلية التمثيل ودرجته، وفي ٢٧ اب عقد اجتماع ثان أعلن من خلاله إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بين الدولتين⁽³²⁾. على اثر تلك المباحثات أفتتحت السفارة التشيكوسلوفاكية في بغداد بتاريخ ١٤ ايلول ١٩٥٨، اذ وصلها جوزيف زابوكريسكي (Zapo Grteski) على راس بعثة دبلوماسية وذلك في مطلع شهر تشرين الاول، والتقى بوكيل وزير الخارجية محمد صديق شنشل صحح المعلومة كان وزير الارشاد⁽³³⁾، وقدم خلال اللقاء اوراق اعتماده الرسمية، وفي 25 تشرين الاول من العام نفسه زار السفير التشيكوسلوفاكي، رئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي⁽³⁴⁾. استمرت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين وتم تبادل التهاني في المناسبات العامة اذ ارسل سيروكي رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا في ٣١ كانون الأول ١٩٥٨ برقية الى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، هنا فيها الشعب العراقي وحكومته بمناسبة العام الميلادي الجديد، كما رد الاخير على التهنة وشكره، وأكد على عمق أواصر الصداقة واستمرار التعاون الوثيق بين الدولتين⁽³⁵⁾.

قام رئيس الوزراء العراقي بأجراء تغيير وزارى في 7 شباط عام 1959 و جاء ذلك ضمن المرسوم الجمهوري رقم (105)⁽³⁶⁾ في 9 شباط وقعه رئيس مجلس السيادة و رئيس الوزراء ونشر المرسوم في الجريدة الرسمية للبلاد يوم 10 شباط، وتبعاً لذلك التغيير تسلم هاشم جواد⁽³⁷⁾ وزارة الخارجية، فضلاً عن اجراء تغييرات وزارية أخرى، و بتلك المناسبة قام جوزيف كرتسكي، بزيارة وزير الخارجية العراقي لتقديم التهاني له بمناسبة تسلمه منصبه الجديد⁽³⁸⁾ في ١٢ شباط، كما قام بزيارة وزراء الصحة⁽³⁹⁾، و التربية والتعليم⁽⁴⁰⁾ ووزارة الداخلية ايضاً لتقديم التهاني⁽⁴¹⁾.

كان للسفارة تشيكوسلوفاكية أنشطة في بغداد، اذ أقامت حفلة بمناسبة العيد الوطني التشيكوسلوفاكي في ٩ ايار من العام نفسه، حضرها رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وعدد من الوزراء ومجموعة من القادة العسكريين فضلاً عن الهيئات الدبلوماسية الاجنبية، وخلال كلمة السفير التشيكوسلوفاكي التي القاها بتلك المناسبة أشاد بالعلاقات العراقية - التشيكوسلوفاكية وتمنى مزيداً من التقدم والازدهار للعراق حكومته وشعباً⁽⁴²⁾. من جانب اخر قدمت وزارة الخارجية العراقية مقترحاً لمجلس الوزراء العراقي لتأسيس سفارة عراقية في براغ وقد سعت السفارة التشيكوسلوفاكية في بغداد من اجل تحقيق ذلك المقترح اذا زار كرتسكي وزير الخارجية العراقي هاشم جواد واثمر اللقاء فيما بعد عن اقامة سفارة عراقية في براغ، اذ وافق مجلس الوزراء العراقي على ذلك وعلى هذا الاساس غادر بغداد في ١٤ كانون الأول 1959، متوجها الى براغ باهر فائق اول سفير عراقي⁽⁴³⁾ في جمهورية تشيكوسلوفاكيا⁽⁴⁴⁾ لتسلم مهام منصبه هناك بعد مصادقة رئيس مجلس السيادة على امر تعيينه وتم مخاطبة رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا بذلك الشأن وعند وصوله الى براغ قدم اوراق اعتماده الرسمية الى رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا في ١٨ كانون الأول ١٩٥٩⁽⁴⁵⁾، وجاء في كتاب اعتماده " رغبة منا في اطراد علاقات الود التي تربط لحسن الحظ بلدينا فقد اخترنا باهر فائق ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً لدى سيادتكم .."⁽⁴⁶⁾ ضمن اطار العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، أرسلت الحكومة التشيكوسلوفاكية، بعد تعرض رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم لمحاولة اغتيال فاشلة⁽⁴⁷⁾، وزير التجارة التشيكوسلوفاكي لاوس لات برابث (Laos Lath baith) على رأس وفد تجاري وفور وصولهم إلى بغداد وبرفقه السفير التشيكوسلوفاكي في بغداد، قاموا بزيارة الرئيس عبد الكريم قاسم اثناء رقوده في المستشفى⁽⁴⁸⁾، للاطمئنان على صحته وعند مغادرة رئيس الوزراء المشفى تسلم

برقية من وليم سيروكي رئيس الوزراء التشيكوسلوفاكي بتاريخ 21 كانون الأول 1959 بمناسبة تماثله للشفاء، ورد رئيس الوزراء العراقي على تلك البرقية ببرقية شكر فيها قادة وشعب تشيكوسلوفاكيا⁽⁴⁹⁾ ، كما بعث رئيس الوزراء سيروكي برقية اخرى في 30 كانون الأول من العام نفسه بمناسبة حلول العام الميلادي الجديد وقد رد رئيس الوزراء العراقي على تلك البرقية ببرقية بعثها في 4 كانون الثاني 1960، وأشار فيها الى تطور العلاقات بين الدولتين كما بين له رغبة العراق في توسيع التعاون مع تشيكوسلوفاكيا⁽⁵⁰⁾. اجرت الحكومة العراقية تغييراً في تمثيلها الدبلوماسي في تشيكوسلوفاكيا، إذ استدعت السفير باهر فائق، ورشحت بدلاً عنه السفير قاسم حسن⁽⁵¹⁾ وذلك في 10 آب 1960، و كان الاخير سفيراً للعراق في الهند⁽⁵²⁾ إذ تم استدعؤه وتسليمه الاوامر الادارية ليكون سفيراً فوق العادة⁽⁵³⁾ للعراق في تشيكوسلوفاكيا في 25 تموز، بالاضافة الى تعيينه كسفير غير مقيم لدى هنغاريا ومن الجدير بالذكر أن باهر فائق تم تعيينه مديراً عاماً في ديوان وزارة الخارجية ، وعلى هذا الاساس زار قاسم حسن كلاً من رئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي ورئيس الوزراء عبد الكريم قاسم للاستئذان بالسفر الى براغ لتسليم منصبه الجديد بعد مصادقة مجلس السيادة على تلك الاوامر الادارية⁽⁵⁴⁾. وصل براغ في 18 كانون الثاني 1961⁽⁵⁵⁾، وقدم اوراق اعتماده الرسمية الى رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا وبذلك يكون ثان سفير مثل العراق في تشيكوسلوفاكيا⁽⁵⁶⁾، بعد ذلك قررت الحكومة تشيكوسلوفاكيا توسيع دوائر سفارتها في العراق اذا عينت كاريل جيرما (Karl Girms) دبلوماسياً بدرجة سكرتير ثان، ونتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية بين الجانبين عينت ملحاً تجارياً لسفارتها في بغداد⁽⁵⁷⁾. أما العراق فقد اصدرت وزارة الخارجية العراقية أوامر تقضي بأجراء تنقلات عدة في السلك الدبلوماسي ضمن خططها الادارية ، تنسب عبد الله الزئبق والذي يعمل سكرتيراً أولاً في السفارة العراقية في طوكيو للعمل في السفارة العراقية في براغ كما نسب عدد من الموظفين منهم شاكر شهاب رئيس الملاحظين وحافظ ابو كلل معاون محاسب للعمل بالوظائف نفسها في السفارة العراقية في براغ⁽⁵⁸⁾. عقد جوزيف كرتسكي مؤتمراً صحفياً في بغداد بمناسبة العيد الوطني التشيكوسلوفاكي في 8 أيار 1962، وذكر خلال المؤتمر التطور الحاصل في التعاون بين العراق و تشيكوسلوفاكيا من جميع الجوانب الاقتصادية والتجارية والثقافية وسرعة تطور تلك العلاقات بين الجانبين، مؤكداً على عمق العلاقات الدبلوماسية المتميزة بين العراقي وتشيكوسلوفاكيا منذ بداية إعلان النظام الجمهوري⁽⁵⁹⁾. عقد اجتماع موسع في وزارة الخارجية التشيكوسلوفاكية في تموز 1962، وتم خلال الاجتماع مناقشة الوضع في العراق وأفاق العلاقات التشيكوسلوفاكية العراقية، وقد صدرت وثيقة عن ذلك الاجتماع جاء فيها: " ان سياسة العراق الخارجية بقيت بدون تغيير، بل و في أحيان كثيرة ذات مواصفات ايجابية " و لهذا ليس هناك ما يدعو لتغيير سياسة تشيكوسلوفاكيا تجاه العراق⁽⁶⁰⁾. استدعت الحكومة التشيكوسلوفاكية جوزيف كريستي بعد ان أتم أربعة اعوام سفيراً لبلاده في بغداد كما استدعت معه الملحق التجاري أوما يافورك ، اذ تم توديعهم توديعاً رسمياً في 23 تموز 1962، حضره عدد من المسؤولين ورؤساء البعثات الدبلوماسية⁽⁶¹⁾ وعينت الحكومة التشيكوسلوفاكية انطوان فاسك (Anton Vask)⁽⁶²⁾ سفيراً فوق العادة و مفوضاً لدى العراق، وصل الى بغداد في 10 ايلول 1962، وبعد المباشرة بمهام عمله ، زار وزير الخارجية العراقي هاشم جواد و بحث الطرفان العلاقات الثنائية و سبل الارتقاء بها من جميع الجوانب⁽⁶³⁾.

المحور الثالث: العلاقات الدبلوماسية العراقية – التشيكوسلوفاكية 1963 – 1968.

في شهر شباط من عام 1963 تمكنت مجموعة من الضباط البعثيين والقوميين من القيام بانقلاب عسكري ناجح اطاح بحكم عبد الكريم قاسم، وبعد ذلك وجه قادته الدعوة الى عبد السلام محمد عارف الذي سبق ان كان نائب عبد الكريم قاسم وذراعه اليمنى لتولي منصب رئيس الجمهورية، وقد افتتح العهد الانقلابي بحملة من القمع الموجه بالدرجة الاولى ضد كوادر الحزب الشيوعي العراقي⁽⁶⁴⁾، اذ اعلن البيان رقم (13) القاضي بالخلع منهم⁽⁶⁵⁾. حددت السياسة الخارجية للعراق خلال حكم عبد السلام عارف بمجموعة من الاهداف، عبر عنها بشكل واضح البيان الاول بتاريخ 15 آذار 1963 والذي اعلنه رئيس الوزراء أحمد حسن البكر⁽⁶⁶⁾ ونص في مجال السياسة الخارجية على، "احترام ميثاق الامم المتحدة ودعم المنظمات الدولية المنبثقة عنها، في جهودها للمحافظة على السلام العالمي، وحل المشاكل الدولية على اساس من مبادئ الحق والعدل بدلا من القوة"⁽⁶⁷⁾، وانتهاج سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز بين المعسكرات الدولية المتصارعة، والتمسك بقرارات مؤتمر باندونغ في دعم وتوثيق العلاقات والصداقة بين الدول غير المنحازة، واحترام العراق للمواثيق والمعاهدات الدولية العادلة التي تقوم على اساس التكافؤ والمنافع المتبادلة بين الدول، ومحاربة الاستعمار بكل اشكاله القديم والحديث ودعم حركات التحرر، ومحاربة التمييز العنصري، والقضاء على التخلف الاقتصادي ومساعدة الدول النامية⁽⁶⁸⁾. يبدو من بيان رئاسة الوزراء ان العلاقات الدبلوماسية للعراق لا سيما مع المعسكر الاشتراكي اصابها بعض الفتور، وذلك بعدما تعرض الشيوعيون الى حملات تصفية من قبل السلطات الحاكمة، الا ان تلك العلاقات لم تتأثر بشكل كبير على رغم من معارضة تلك الدول لنهج الحكومة العراقية وسياساتها الداخلية وعلى هذا الاساس لم يطرأ تبدل جوهري على العلاقات الدبلوماسية العراقية مع الدول الاشتراكية وظلت كما كانت عليه في السابق⁽⁶⁹⁾، ولترطيب تلك الاجواء بعث الرئيس عبد السلام عارف برقية تهنئة الى الرئيس التشيكوسلوفاكي انطونين نوفوتني⁽⁷⁰⁾ في 9 ايار 1965، بمناسبة عيد التحرير التشيكوسلوفاكي، حملت البرقية أمنيات الرئيس بدوام روابط الصداقة بين الدولتين⁽⁷¹⁾. بعد ان تقاعد قاسم حسن من منصبه سفيراً للعراق في براغ، تسلم محمد صالح البياتي قيادة السفارة العراقية في براغ، اذ سلم اوراق اعتماده سفيراً للعراق لدى جمهورية تشيكوسلوفاكيا من وزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي في آب 1966، وقد غادر بغداد، ليتسلم مهام عمله هناك في 16 آب 1966⁽⁷²⁾. بعد ان انهى السفير التشيكوسلوفاكي فاسك مهام عمله التي دامت اربع سنوات سفيراً لبلاده في بغداد، عينت الحكومة التشيكوسلوفاكية بيدرخ هروسكا سفيراً لها في العراق وصل بغداد في 6 تشرين الثاني 1966، وقدم نسخة من اوراق اعتماده الى عدنان الباجه جي، وفي 8 تشرين الثاني تسلم الرئيس عبد الرحمن محمد عارف في القصر الجمهوري اوراق اعتماد السفير الجديد لدى بغداد بحضور وزير الخارجية عدنان الباجه جي والقي السفير بتلك المناسبة كلمة نقل فيها تحيات الرئيس انتونين نوفوتني رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا للعراق شعباً وحكومة وتمنياته لهم بالتقدم والازدهار، وقال: "ان الشعب التشيكوسلوفاكي يتبعه بعطف جهود الشعب العراقي في سبيل الحرية والاستقلال كما تتبع جهوده في حقل التصنيع والانتعاش الاقتصادي" وقال ايضاً: "ان حكومة الجمهورية الاشتراكية تقدر سياسة عدم الانحياز التي انتهجتها الحكومة العراقية في حقل العلاقات الدولية والتي هي لمصلحة وسلامة وطمأنينة الشعوب"، كما اكد رغبة بلاده في تطوير العلاقات بين الدولتين لمصلحتهما ورد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف بكلمة حملها فيها تحياته الى الرئيس انتونين نوفوتني كما رحب بالسفير الجديد

وقال: " ان الشعب العراقي و التشيكوسلوفاكي الصديقين عملا جاهدين من اجل الحصول على حريتهما و استقلالهما " ، وفي ختام كلمته تمنى الرئيس العراقي للسفير الموقفية في عمله⁽⁷³⁾ .
ضمن استمرار العلاقات الدبلوماسية بين العراق وتشيكوسلوفاكيا بعث الرئيس العراقي عبد الرحمن محمد عارف في نيسان 1968، برقية تهنئة الى لودفيك سفوبودا رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الجديد، بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية ، متمنياً له الصحة و السعادة وللشعب التشيكوسلوفاكي الازدهار والتقدم، وفي أيار 1968، تلقى الرئيس عبد الرحمن محمد عارف برقية من لودفيك سفوبودا رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا يشكره فيها على برقية التهنئة التي ارسلها له بمناسبة انتخابه رئيساً لجمهورية تشيكوسلوفاكيا وحملت البرقية أطيب أمنياته للعراقي شعباً وحكومة⁽⁷⁴⁾ .

الاستنتاجات

على الرغم من تطور العلاقات الدبلوماسية العراقية التشيكوسلوفاكية منذ عام 1931 وحتى قيام النظام الجمهوري في العراق، الا ان تلك العلاقات كانت ضعيفة على الرغم من اقامتها بوقت مبكر من نشوء الدولة العراقية، وبعد اعتراف تشيكوسلوفاكيا بثورة 14 تموز 1958 والاتفاق على اقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفارات ، وعقد العديد من الاتفاقات التجارية والاقتصادية والثقافية وتبادل الزيارات الرسمية لمسؤولي كلتا الدولتين الا ان هناك تبايناً في تلك العلاقات بين مدة واخرى، ويعود سبب ذلك الى التباين الى تغيير الانظمة السياسية وبالتالي فان لكل نظام سياسي سياسة داخلية وخارجية قد تختلف تبعاً لتغيير الاحداث السياسية، فضلا عن ان لكل نظام سياسي سياسة تختلف عن النظام الذي سبقه وتبعاً لذلك الاختلاف كان هناك تباين في العلاقات بين العراق وتشيكوسلوفاكيا .

الهوامش :

- (1) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، تشيكوسلوفاكيا ، رقم الملف (311/796) ، و 23 ، ص 47 .
- (2) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، تشيكوسلوفاكيا ، رقم الملف (311/796) ، و 22 ، ص 44 .
- (3) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، تشيكوسلوفاكيا ، رقم الملف (311/796) ، و 21 ، ص 45 .
- (4) مأمون أمين الزبيدي ، انجازات العراق الدبلوماسية أثناء العهد الملكي 1921 – 1958 ، دار الحكمة ، لندن ، 2020 ، ص ص 113 ، 117 .
- (5) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، تشيكوسلوفاكيا ، رقم الملف (311/796) ، و 19 ، ص 38 .
- (6) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، تشيكوسلوفاكيا ، رقم الملف (311/796) ، و 19 ، ص 38 .
- (7) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، تشيكوسلوفاكيا ، رقم الملف (311/796) ، و 18 ، ص 35 .
- (8) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، تشيكوسلوفاكيا ، رقم الملف (311/796) ، و 16 ، ص 34 .
- (9) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، تشيكوسلوفاكيا ، رقم الملف (311/796) ، و 15 ، ص 33 .
- (10) لا يتقاضى القنصل الفخري أي مرتب باعتباره يمارس عملاً تجارياً خاص به ، ولكنه يمنح الحماية الأزمنة لمركزه الرسمي وبعض التسهيلات للقيام بواجباته ، وحماية القنصل ليست مطلقة كالدبلوماسيين . للمزيد ينظر: صباح طلعت قدرت ، الوجيز في الدبلوماسية والبرتوكول ، مطبعة كركي ، بيروت ، ، 2013 ، ص 117 .
- (11) حزقيل داود شمتوب : ولد في بغداد عام 1880، درس في مدرسة الالينس، ثم سافر لاكمال دراسته وتعليمه في اسطنبول وسويسرا، وبعد عودته الى بغداد مارس التجارة، لكنه قام برحلات

متعددة الى اوربا، كان عضواً في غرفة تجارة بغداد لمدة طويلة ثم انتخب نائباً لرئيسها عام 1948، وفي عام 1949 انتخب رئيساً للمجلس الجسماني للطائفة اليهودية في العراق واستمر في منصبه حتى تشرين الاول عام 1953، اصيب بمرض لكبر سنه وعلى اثرها سافر الى لبنان للاستشفاء وتوفي ودفن هناك عام 1954، للمزيد ينظر: مير بصري، اعلام اليهود في العراق الحديث، دار الوراق للنشر، لندن، 2006، ص 170.

(¹²) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، تشيكوسلوفاكيا، رقم الملف (311/796)، و 11، ص 31.

(¹³) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، تشيكوسلوفاكيا، رقم الملف (311/796)، و 7، ص 12.

(¹⁴) مير بصري، المصدر السابق، ص 171.

(¹⁵) احمد محمد خالد، العلاقات العراقية التشيكوسلوفاكية لغاية عام 1968، اماراباك، مجلة،

الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، العدد 4، 2011، ص 54.

(¹⁶) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الهيئات الدبلوماسية في العراق 1945-1947، و 174، ص

172.

(¹⁷) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الهيئات الدبلوماسية في العراق 1945-1947، و 173، ص

176.

(¹⁸) احمد محمد خالد، المصدر السابق، ص 54.

(¹⁹) احمد محمد خالد، المصدر السابق، ص 55.

(²⁰) الزمان، ((جريدة))، العدد 3421، 15 كانون الثاني 1949.

(²¹) احمد محمد خالد، المصدر السابق، ص 55.

(²²) أعلنت الحكومة العراقية انسحابها من الاتحاد الهاشمي بشكل رسمي في ١٥ تموز ١٩٥٨، جاء

في البيان: "لم يكن اتحاداً حقيقياً يستهدف مصلحة الشعب في القطرين لذلك فان حكومة الجمهورية

العراقية تعلم انسحابها فوراً من هذا الاتحاد وتعتبر جميع الاجراءات والتشريعات التي تمت بموجبه

باطلة وملغية، كما تعتبر نفسها في حل من جميع الالتزامات المالية والعسكرية وغيرها مما فرض

على العراق نتيجة لقيام هذا الاتحاد"، نقلا عن: قحطان احمد سلمان الحمداني السياسة الخارجية

العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ الى ٨ شباط ١٩٦٣، مكتبة مدبولي القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٧٨-٧٩.

(²³) أعلنت الحكومة العراقية الانسحاب من ميثاق بغداد بشكل رسمي في ٢٤ اذار ١٩٥٩، جاء في

مذكرة الانسحاب: "وجدت الحكومة العراقية أن بقاء العراق طرفاً في ميثاق بغداد لا يتماشى مع

سياسة الحياد الايجابي التي أعلنتها وسارت بموجبها فعلاً منذ قيام ثوره ١٤ تموز ١٩٥٨، كما أنه

لا ينسجم مع رغبات الشعب العراقي الذي اعلن عن معارضته للميثاق فالحكومة العراقية ترى أن

انسحابها من عضوية ميثاق بغداد وسيلة لتدعيم وإنماء الصداقة بين العراق والدول الكافة، وهي

تؤكد رغبتها في استمرار العمل على تدعيم أواصر الصداقة والمودة مع تلك الدول بما يتفق مع

مبادئ الأمم المتحدة،.....". للمزيد ينظر: إبراهيم هاشم معضد وزارة الخارجية العراقية ١٩٥٨

١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية الأساسية الجامعة المستنصرية،

٢٠١١، ص ٦٥ - 66.

(²⁴) عقد في مدينة باندوغ الاندونيسية في ١٨ نيسان 1955 واستمر لمدة ستة أيام، حظرت وفود ٢٩

دولة اسيوية وافريقية من بينهم الهند والصين ومصر والسودان وكان بمثابة النواة الأولى لتأسيس

حركه عدم الانحياز، أكد المؤتمر في بيانه الختام مبادئ عدة منها احترام حقوق الانسان وسيادة الدول

وعدم التدخل بشؤونها الداخلية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وتنمية المصالح المتبادلة بين الدول، للمزيد ينظر: خالد رجاء هادي الفياض، موقف يوغسلافيا من القضايا العربية المعاصرة في وثائق عدم الانحياز ١٩٥٥ - ١٩٨٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العالمي ٢٠١٢، ص ٦٧؛ يحيى احمد الكعكي الشرق الأوسط والصراع الدولي دراسة عامة لموقع المنطقة الصراع، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٩٦ - ١٠٢.

(²⁵) سنان صادق الزبيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٣، ص ٥٣.

(²⁶) قطان احمد سلمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٤٠٧.

(²⁷) تذكر الوثائق التشكوسلوفاكية ان البرقية ارسلت يوم ١٦ تموز اي بنفس اليوم الذي تم فيه ارسال برقيات كل من الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية للمزيد ينظر:

Archiv m.z.v. Cr. Ministerstvo Zahranicnich Veci, Duvodova Zprava KC.J.019.415/58-59.

(²⁸) احمد محمد خالد، العلاقات العراقية التشكوسلوفاكية لغاية عام ١٩٦٨، أماراباك (مجلة)، لأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الثاني، العدد ٤، ٢٠١١، ص ٥٧.

(²⁹) البلاد ((جريدة))، العدد 5292، ١٢ آب، 1958.

(³⁰) فائق عبد الكريم خضير السامرائي: سياسي عراقي ولد في مدينة قلعة صالح في لواء (محافظة) ميسان جنوب العراق عام ١٩٠٨، تخرج من كلية الحقوق عام 1932، رأس تحرير جريدة الاستقلال عام ١٩٣٦، نقل مفتشاً للطابو عام ١٩٣٦، فصل من وظيفته وأعيد تعيينه سكرتيراً لوزارة الشؤون الاجتماعية، وبعد حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941، أعقل وسجن مدة خمس سنوات، وأنتخب نائباً مرتين في عامي ١٩٤٨ - ١٩٥٠، عين بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، سفيراً للعراق في مصر، استقال من منصبه في ٢٦ آذار ١٩59، توفي ببغداد في ١٥ أيار ١٩٧٩. للمزيد ينظر: أمينة داخل شلش، فائق السامرائي ودوره السياسي في العراق 1908 - 1979، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية - ابن رشد جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

(³¹) Archiv M.z.v Cr., Velvy Slanectvi Ceskoslovenske Republiky V. kahiré) Zpra'va Oceste do Baghdadu, Cis, 0712/58-KA/MI 16.Srpna 1958

(³²) البلاد ((جريدة))، العدد 5309، ٢٩ آب 1958، ص4؛ الحرية ((جريدة))، العدد ١٢٦٢، ٢٦ آب ١٩٥٨.

(³³) محمد صديق شنشل : سياسي عراقي ولد في الموصل عام 1910، انتقل مع عائلته الى بغداد التي اكمل دراسته الاولى والثانوية فيها، دخل كلية الحقوق عام 1929 لكنه لم يكمل دراسته فيها، انتقل الى سوريا وفيها حصل شهادة عليا من معهد الحقوق العربي عام 1933، ثم انتقل سافر الى باريس لإكمال دراسته العليا فيها لكنه عاد الى العراق مطلع عام 1935 لأسباب مالية، ثم ابتعث من قبل وزارة العدلية الى باريس لإكمال دراسة الحقوق، امتاز بنشاطه القومي، ونتيجة لذلك نفي وسجن اثر حركة مايس العسكرية عام 1941، عين وزيراً للإرشاد ووكيلاً لوزارة الخارجية بعد قيام ثورة 14 تموز 1958، توفي في بغداد في 24 كانون الاول 1990، للمزيد ينظر: سمير عبد الرسول عبد

- الله، محمد صديق شنشل ودوره السياسي في العراق حتى عام 1959؛ حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، دار العارف، بيروت، 2013، ص 553.
- (34) محمد نجيب الربيعي : عسكري وسياسي عراقي ولد في بغداد عام 1904، التحق بالكلية العسكرية عام 1972، بعدها كلية الأركان العراقية ثم كلية الأركان في كوتيا، و تدرج في الرتب العسكرية ووصل الى رتبة فريق ركن أواخر عام 1957، عمل سفيراً للعراق في المملكة العربية السعودية، وبعد ثورة 14 تموز 1958 اختير رئيساً لمجلس سيادة واستمر في ذلك المنصب حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم، أذ اجبر على التقاعد في 8 شباط 1963، توفي عام 1964. ينظر حسن لطيف الزبيدي، مؤسسة السياسة العراقية (مفاهيم - أحداث - احزاب - شخصيات)، العارف، بيروت، 2013، ص 567.
- (35) البلاد ((جريدة))، العدد ٥٢٦٨، ١٨ تموز 1958.
- (36) البلاد ((جريدة))، العدد 5426، 9 شباط 1959.
- (37) هاشم جواد: ولد في بغداد، ١٥ كانون الأول ١٩٢١، تخرج من مدارسها الابتدائية والثانوية عام ١٩٢٨، وتخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٣٨، بكالوريوس علوم، وفي لندن دخل جامعة لندن لدراسة الاقتصاد والسياسة عمل في التدريس أول حياته ثم نقل الى وزارة الخارجية وعمل في مناصب متعددة كملحق في جنيف ولندن، كما عمل مندوب للعراق في هيئة الأمم المتحدة وعين وزيراً للخارجية في عام ١٩٥٩، الى ٧ شباط ١٩٦٣، كما تسلم وزارة المالية بعد استقالة الوزير محمد حديد في ٣ أيار ١٩٦٠ ولغاية ٧ شباط ١٩٦٣، شارك في مؤتمرات عربية ودولية متعددة، اغتيل في بيروت في مكتب ممثلية الأمم المتحدة ذلك بإصابته بطلقات نارية، في منتصف عام ١٩٧٢، للمزيد ينظر علي غافل، حسن هاشم جواد ودوره الفكري والسياسي في العراق ١٩١١ - ١٩٧٢، رسالة ماجستير (غير منشورة كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٤).
- (38) البلاد ((جريدة))، العدد ٥٤٣٩، ١٣ شباط ١٩٥٩.
- (39) البلاد ((جريدة))، العدد ٥٤٤٢، ١٥ شباط ١٩٥٩.
- (40) البلاد ((جريدة))، العدد ٥٤٥٠، ٢٥ شباط ١٩٥٩.
- (41) البلاد ((جريدة))، العدد ٥٤٧٢، ٢٣ آذار ١٩٥٩.
- (42) البلاد ((جريدة))، العدد ٥٥٠٨، ١٠ أيار 1959.
- (43) باهر فائق : دبلوماسي عراقي ولد عام 1908، دخل في الخدمة الحكومية في 1 تشرين الاول 1933 وتدرج في المناصب الادارية والسلوك الدبلوماسي العراقي حتى اصبح مديراً عامة للتشريفات عام 1951، ثم مديراً عاماً للمساعدات الفنية من عام 1954 حتى عام 1958، اختير سفيراً للعراق في تشيكوسلوفاكيا وبعد مدة استدعي للعمل في وزارة الخارجية، للمزيد ينظر: وزارة الداخلية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1955، مطبعة الحكومة، بغداد، 1955، ص 4؛ المصدر نفسه لسنة 1955، ص 6.
- (44) البلاد ((جريدة))، العدد ٣١، ٣٢٠، ٣١ تشرين الثاني ١٩٥٩.
- (45) د.ك. و، ملفات مجلس السيادة، رقم الملف (٥٣٢ / ٤١١)، تقديم أوراق اعتماد السلك الدبلوماسي ١٩٥٨ - ١٩٦٢ و ٢٦، ص ١٣ - ١٤.
- (46) د.ك. و، ملفات مجلس السيادة، رقم الملف (٤١١ / ١٥٠) سفارتنا في براغ - ١٩٦١، و ٢، ص ١١.

- (47) ليث عبد الحسين الزبيدي ثورة ١٤ تموز في العراق اليقظة العربية، بغداد العربية، ١٩٨١، ص 498؛ طالب محييس حسن وقابل محسن كاظم موقف الحزب الشيوعي من حكومة عبد الكريم قاسم ١٩٥٨ - ١٩٦٣، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط، العدد ٢٣.
- (48) البلاد ((جريدة))، العدد ٥٥٧٦، ٦ آب ١٩٥٩.
- (49) البلاد ((جريدة))، العدد 5640، ٣٣ كانون الأول ١٩٥٩.
- (50) صوت الأحرار ((جريدة))، العدد ٣٣٦ / ٢٣، كانون الاول.
- (51) قاسم حسن : سياسي ودبلوماسي عراقي ولد في مدينة الرمادي عام ١٩١٠، تخرج من كلية الحقوق وعمل بالمحاماة، وهو من مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي، أسهم بتأسيس وتحرير جريدة الأهالي الناطقة باسم الحزب الوطن الديمقراطي، و بعد نجاح ثوره ١٤ تموز اصبح سفير العراق في نيودلهي، اعتزل العمل الدبلوماسي في شباط ١٩٦٣، للمزيد ينظر: وزارة الداخلية، جدول كبار موظفي الجمهورية العراقية لسنة 1961، مطبعة الادارة المحلية، بغداد، 1961، ص 7؛ حنا بطاطو، العراق الكتاب الثاني الحزب الشيوعي، ترجمة : عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، 1992، ص ١١١ - ١١٢؛ محمود فهمي درويش وآخرون الدليل الرسمي العراقي لسنة ١٩٣٦، دار ومكتبة الحضارات، بيروت، (د. ت)، ص ٣٠١.
- (52) د.ك. و، ملفات مجلس السيادة، رقم الملف (411 / 150)، تقديم اوراق اعتماد السلك الدبلوماسي ١٩٥٨ - ١٩٦٢، و ٤٠، ص ٦٢.
- (53) تذكر المصادر التشيكوسلوفاكية، تم استدعائه بسبب آرائه التقدمية والديمقراطية، ينظر : أحمد محمد خالد، المصدر السابق، ص 57.
- (54) د.ك. و، ملفات مجلس السيادة، رقم الملف (411 / 150) تقديم اوراق اعتماد السلك الدبلوماسي ١٩٥٨ - ١٩٦٢، و ٤٠، ص ٦٢.
- (55) د.ك. و، ملفات مجلس السيادة، رقم الملف (411 / 150) تقديم اوراق اعتماد السلك الدبلوماسي ١٩٥٨ - ١٩٦٢، و ٢٩، ص ٣٧ - ٣٨.
- (56) البلاد ((جريدة))، العدد ٦٢٥٨، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٠.
- (57) د.ك. و، ملفات السيادة، رقم الملف (411 / 216)، تنقلات موظفي السلك الاجنبي في العراق ، و 176، ص 173.
- (58) البلاد ((جريدة))، العدد 6137، 4 تموز 1961.
- (59) البلاد ((جريدة))، العدد 6426، 8 تموز 1962.
- (60) احمد محمد خالد المصدر السابق، ص 59.
- (61) البلاد ((جريدة))، العدد 6470، 24 تموز 1962.
- (62) د.ك. و، ملفات مجلس السيادة، ملف رقم (180/411) الهيئات الدبلوماسية في العراق و الواقعة في الخارج، و 27، ص 40.
- (63) البلاد ((جريدة))، العدد 6485، 28 تشرين الاول 1962.
- (64) الحزب الشيوعي العراقي: تأسس في 31 اذار 1934، وقد سمي في اول الامر بلجنة مكافحة الاستعمار وكان عاصم فليح رئيساً لأول لجنة مركزية له، وفي عام 1935 سمي بالحزب الشيوعي العراقي، وكان من بين القادة البارزين فيه يوسف سلمان (الملقب بفهد) واحمد جمال الدين، للاطلاع اكثر عن الحزب الشيوعي العراقي ينظر: سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي العراقي من اعدام

- فهد حتى ثورة 14 تموز 1958، دار الحصاد، دمشق، 2012؛ مؤيد شاکر كاظم الطائي، الحزب الشيوعي العراقي 1935-1949 دراسة تاريخية، دار تموز، دمشق، 2013.
- (65) علي الشمراني، صراع الاضداد المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، دار الحكمة، لندن، 2003، ص 61.
- (66) أحمد حسن البكر: عسكري ورجل دولة عراقي، ولد في تكريت عام 1914، دخل دار المعلمين في بغداد وتخرج فيها عام 1932، مارس التعليم في بغداد وتكريت ثم التحق بالكلية العسكرية سنة 1938 وتخرج فيها برتبة (ملازم ثان) تدرج في المناصب العسكرية حتى وصل الى (رتبة عقيد) عام 1958، ساهم في ثورة الرابع عشر من تموز في العام نفسه، أعتقل في تشرين الأول 1958 وأحيل على التقاعد، أشارك في إنقلاب 8 شباط 1963 وأصبح رئيساً للوزراء، شارك في التخطيط لإنقلاب 17 تموز 1968، وأصبح بعده رئيساً للجمهورية حتى 16 من تموز 1979، توفي في بغداد عام 1982 ودفن فيها. منير عبدالكريم التكريتي، أحمد حسن البكر ودوره في الحياة السياسية العراقية 1914-1964، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد دراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 2001.
- (67) مجموعة مؤلفين، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، المصدر السابق، ص 71.
- (68) ينظر: كراس المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة، طبعة وزارة الارشاد، الشركة الوطنية للطباعة والاعلان، بغداد، 1963، ص 3-6.
- (69) علي ناصر علوان الوائلي، المصدر السابق، ص
- (70) انطونيين نوفوتني: سياسي تشيكوسلوفاكي، ولد عام 1904، انضم الى الحزب الشيوعي و هو في عمر 17 سنة، فشغل عدة مناصب من سكرتير للهيئة التنفيذية الى عضو في اللجنة المركزية عام 1945، وبعد الانقلاب اصبح نائباً في الجمعية الوطنية، وفي عام 1951 انتخب سكرتير اللجنة المركزية، عام 1953 عين نائباً لرئيس الوزراء، واصبح رئيساً للجمهورية و امين العام للحزب الشيوعي في عام 1957 الى العام 1968، عزل لأسباب فساد اداري توفي عام 1975: للمزيد ينظر: جيري هيرونك، تشكوسلوفاكيا حقائق و ارقام، مكتب يوليو، القاهرة، 1963، ص 42.
- (71) الجمهورية ((جريدة))، العدد 485، 10 ايار 1965.
- (72) راقية رؤوف الجلي، سفراء العراق خلال سبع عقود (1924 – 1994) دراسة توثيقية وتحليلية ومقارنه لخلفيات السفراء ومعدلات بقائهم في الخدمة الدبلوماسية في العهدين الملكي والجمهوري، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1969، ص 264.
- (73) نقلا عن: الثورة ((جريدة))، العدد 1026، 7 تشرين الاول 1966.
- (74) الثورة ((جريدة))، العدد 1278 ايار 1967.

Diplomatic relations between Iraq and Czechoslovakia 1958 - 1968

Introduction

Diplomacy is one of the most important means of foreign policy and its implementation tool in managing international relations. Therefore, researchers and specialists in international law consider it one of the most prominent foundations of global peace and security. On this basis, this study is concerned with the diplomatic representation and foreign policy of an emerging country such as the Republic of Iraq. Some circumstances must be taken into account. Political decision-making, especially with regard to foreign policy, including specifically diplomatic representation between Iraq with its two systems (monarchy and republic) and the Czechoslovak Republic, and understanding the outcome of establishing political relations with the countries of the Eastern bloc, especially Czechoslovakia.

The nature of the research required it to be divided into three axes. The first axis was entitled The Historical Roots of Iraqi-Czechoslovak Diplomatic Relations Before 1958, the second axis was titled Iraqi-Czechoslovak Diplomatic Relations 1958-1963, and the third axis was titled Iraqi-Czechoslovak Diplomatic Relations 1963-1968.